

استثمار حقوق السحب الخاصة

نحو نهوض اقتصادي عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أندريس أراوز، رامي كيوان، نهال الأعسر، محمد الدهشان بارق شوهر

في عام 2021، أصدر صندوق النقد الدولي ووزع ما يوازي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة خلال جائحة كورونا. تستكشف هذه الدراسة الخصائص الفريدة لحقوق السحب الخاصة وتقدم لمحة عامة عن دورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وباستخدام أربعة بلدان كدراسات حالة (مصر والعراق ولبنان وتونس)، يحلل التقرير كيفية نقل حقوق السحب الخاصة من البنوك المركزية إلى الحكومات لاستخدامها في المالية العامة للبلدان. كما يبيّن كيف استخدمت مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021؛ ويستكشف أولويات الإنفاق المالي التي من شأنها تحقيق نهوض اقتصادي مستدام وشامل يساهم في الحد من اللامساواة وفي تجنب المزيد من التقشف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



OXFAM

ملخص تنفيذي

خلال جائحة كورونا في عام 2021، جرى إصدار وتوزيع أصل احتياطي دولي - لا يُعرف عنه الكثير - يمكن استبداله بالعملية الصعبة. وهكذا ظهر ما يوازي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في حسابات 190 دولة، عادةً في بنوكها المركزية.

تهدف هذه الورقة إلى زيادة الوعي والتأثير في النقاش بشأن قضايا حقوق السحب الخاصة بين المجتمع المدني والجمهور الأوسع وأصحاب القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف الوصول إلى عملية اتخاذ قرار أكثر شمولاً وشفافية وإنصافاً بشأن الإنفاق على حقوق السحب الخاصة.

وتستكشف هذه الدراسة الخصائص الفريدة لحقوق السحب الخاصة وتقدم لمحة عامة عن دورها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وباستخدام أربعة بلدان كدراسات حالة (مصر والعراق ولبنان وتونس)، يحلل التقرير كيفية نقل حقوق السحب الخاصة من البنوك المركزية إلى الحكومات لاستخدامها في المالية العامة للبلدان. كما يبيّن كيف استُخدمت مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021؛ ويستكشف كذلك أولويات الإنفاق المالي التي من شأنها تحقيق نهوض اقتصادي مستدام وشامل يساهم في الحد من اللامساواة، وفي تجنب المزيد من التشفيف، وفي ضمان الحوكمة الرشيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأخيراً، فإن هذا التقرير يقدّم خيارات واعتبارات تتعلق بالسياسة العامة لاستخدام أي إصدار مستقبلي لحقوق السحب الخاصة.

حقوق السحب الخاصة

حقوق السحب الخاصة هي شكل من أشكال الأموال الدولية التي تُخصّص لكل بلد عضو في صندوق النقد الدولي. وهي عبارة عن أصل احتياطي قابل للتحويل إلى الدولار والعملات الصعبة الأخرى. وتُنشأ حقوق السحب الخاصة من العدم ("من فراغ") بعد قرار سياسي من مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، وتوزّع من دون مشروطية، وهي غير مكلفة. وعند استبدالها بالعملية الصعبة، يتوجّب على البلد العضو أن يدفع فائدة فصلية. وفي معظم عام 2020 وكل عام 2021، كان معدل الفائدة السنوي عند أدنى مستوياته إذ بلغ 0.05 بالمائة فقط. واعتباراً من 6 ديسمبر 2022، كان المعدل 2.8 بالمائة¹. وبما أنّ البلدان لا تدفع سوى الفائدة فقط ولا تسدد المبلغ الذي استبدلته بالعملية الصعبة، فينبغي بالتالي اعتبار حقوق السحب الخاصة أداة خالية من الديون. وقد أقرّ صندوق النقد الدولي بذلك في توجيهاته² التي توضح أنه لا ينبغي احتساب حقوق السحب الخاصة لأغراض حساب الديون الفعلية أو أغراض التدفق النقدي في تحليلات القدرة على تحمل الدين العام³، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي استخدمت حقوق السحب الخاصة بشكل نشط لأغراض مالية.

لقد أدت الصدمات المالية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا في عام 2020 إلى أكبر ركود عالمي منذ الكساد الكبير. وسرعان ما أُجريت تدخلات السيولة في البنوك المركزية في البلدان الغنية، جنباً إلى جنب مع اتخاذ تدابير التحفيز المالي الهائلة. ومن خلال خطوط المبادلة، وقرّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي وصولاً غير محدود بالدولار لخمس ولايات قضائية نقدية⁴، ووصولاً كبيراً، ولكن محدّداً، لقائمة ثانية من البلدان⁵. فيما اضطرت معظم البلدان النامية إلى الانتظار 17 شهراً للتغلب على حق النقض الأمريكي⁶ والحصول على سيولة غير مشروطة بالعملية الصعبة في شكل حقوق سحب خاصة. وكانت مخصصات حقوق السحب الخاصة أهم مصدر لدعم البلدان النامية من دون ديون، ولكنها لا تزال صغيرة مقارنة بالقوة النقدية للبلدان الغنية وبالنظر إلى حجم الأزمة وتأثيرها في المالية العامة للبلدان النامية.

حقوق السحب الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لم تتمتع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بامتياز الوصول إلى خطوط مقايضة البنك الاحتياطي الفيدرالي، وبالتالي بلغ الدعم المالي الحكومي حوالي 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقابل متوسط عالمي يبلغ 22.6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي⁷. وتلقت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما قيمته 35 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة الصادرة حديثاً (الجدول 1). وحتى في حال عدم استعمالها، فإن الزيادة في الاحتياطيات تدعّم هوامش الأمان في الاقتصاد الكلي للبلدان. إلا أنّ بعض البلدان استخدمت هذه الديون لسداد ديونها القديمة إلى صندوق النقد الدولي - وبالتالي كمصدر لتخفيف عبء الديون - فيما استبدلتها دول أخرى بالعملية الصعبة لتغطية احتياجات ميزان المدفوعات.

الجدول 1: تخصيص حقوق السحب الخاصة في أغسطس 2021، واستخدامها حتى 31 يوليو 2022

استبدلت بالعملة الصعبة (بملايين الدولارات)	استخدمت لسداد ديون صندوق النقد الدولي القديمة (بملايين الدولارات)	مخصصات 2021 (بملايين الدولارات)	مخصصات 2021 (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)	
		13408	9577	المملكة العربية السعودية
		3101	2215	الإمارات العربية المتحدة
2118	566	2734	1953	مصر
		2629	1878	الجزائر
		2594	1853	الكويت
1947	184	2233	1595	العراق
		2111	1508	ليبيا
	23	1200	857	المغرب
		987	705	قطر
1121		850	607	لبنان
643	105	732	523	تونس
		731	522	عُمان
		654	467	الجمهورية اليمنية
		531	379	مملكة البحرين
440	23	461	329	الأردن
		393	281	الجمهورية العربية السورية

المصادر: صندوق النقد الدولي، مركز بحوث السياسات الاقتصادية⁸. ملاحظة: قد لا تُجمع الأرقام بسبب تقلب أسعار الصرف بين حقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي.

وقد استبدل لبنان وتونس والأردن والعراق جميع حقوق السحب الخاصة المتبقية. وقد استبدلتها البلدان الثلاثة الأولى في سبتمبر 2021 - في غضون شهر من تخصيصها - بينما استبدلتها العراق في أكتوبر. ولم يكتف لبنان باستبدال حقوق السحب الخاصة من أحدث المخصصات، بل استبدل جميع حقوق السحب الخاصة به، بما في ذلك المخصصات السابقة⁹. كما استخدمت مصر حقوق السحب الخاصة لسداد ديون صندوق النقد الدولي، واستبدلت حقوق السحب الخاصة المتبقية في مارس 2022.

وبين سبتمبر 2009 ويوليو 2021، استخدم اليمن والأردن والعراق وتونس ومصر والإمارات العربية المتحدة جميع حقوق السحب الخاصة الصادرة سابقاً أو جميعها تقريباً، فيما استخدمت البحرين وعمان حوالي نصفها. ويشير ذلك إلى أنّ البلدان التي لم تستخدم بعد حقوق السحب الخاصة المخصصة حديثاً هي مرشحة للقيام بذلك قريباً.

أما سوريا فلا يمكنها استبدال حقوق السحب الخاصة بها بسبب العقوبات الأمريكية¹⁰. وبحسب المعلومات الواردة¹¹ كان البنك المركزي اليمني يبحث عن طرف مقابل لتبادل حقوق السحب الخاصة بالعملة الصعبة. وقدمت المملكة العربية السعودية ودائع للبنكين المركزيين الباكستاني والمصري، وأنشأت تسهيلات تجارية مع كلا البلدين. وقد أفيد¹² بأن هذه السيولة مستمدة من الزيادة في الاحتياطات السعودية بسبب تخصيص حقوق السحب الخاصة. وقد صنّفت إدارة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي المملكة العربية السعودية وعمان والجزائر كدول شريكة في الترتيبات الطوعية لتبادل حقوق السحب الخاصة، ما يعني أنه عندما يستعد بلد ما للبيع، عادة ما يتصل صندوق النقد الدولي بهذه البلدان الثلاثة لإقناعها بشراء حقوق السحب الخاصة مقابل

العملة الصعبة. وعلى الرغم من أنّ ليبيا ليست جزءاً من ترتيبات التبادل الطوعية، إلا أنها كانت تاريخياً من كبار مشتري حقوق السحب الخاصة.

الاستثمار المالي لحقوق السحب الخاصة

بالإضافة إلى استخدامات حقوق السحب الخاصة في ميزان المدفوعات، يمكن للبلدان تحويل حقوق السحب الخاصة مباشرة إلى الخزينة العامة. كما يمكن للبلدان أن تستفيد من الأصول كنوع من الضمانات لتمويل البنوك المركزية على المدى الطويل لسندات الخزينة الحكومية. ويترتب على ذلك إدراج مبالغ معادلة من حقوق السحب الخاصة المخصصة في ميزانياتها الحكومية. وقد فتحت هذه العمليات المالية سبلاً جديدة للتنسيق بين البنوك المركزية والخزائن العامة – متغلبة على محرمات طال أمدها – وهي تتمتع بدرجات متفاوتة من الشفافية في المنطقة.

ولكن لسوء الحظ، يعني التوزيع غير العادل لتخصيص حقوق السحب الخاصة أنّ حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان النامية كانت صغيرة مقارنة بالاحتياجات التي خلقتها الصدمات الخارجية مثل الجائحة والحرب. وقد دفع ذلك العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى طلب قروض مشروطة كبيرة من صندوق النقد الدولي. إن مخصصات حقوق السحب الخاصة خالية من الديون والمشروطة، وهي تُستخدم إلى حد كبير وفقاً للتقدير السيادي لحكوماتها، ما يجعل من الصعب على المجتمع المدني المشاركة في العملية نظراً لظروف الحوكمة في المنطقة. وخلافاً لقروض صندوق النقد الدولي التي تُستخدم ضمن معايير الاقتصاد الكلي الضيقة التي كانت تاريخياً تميل إلى تقشف يساهم في تفاقم اللامساواة، فإن حقوق السحب الخاصة هي أصول ذات قدرة على إقامة صلة إيمانية أوسع.

وعندما تصدر حقوق السحب الخاصة، فإنها تصبح أصولاً احتياطية – ولكنها تبقى مع ذلك أصولاً - لـ 190 بلداً. ونادراً ما يتم إصدار حقوق السحب الخاصة، لذلك يجب اعتبارها مصدرًا غير دائم للتمويل بالنسبة للحكومات. ويعني ذلك أنّ حقوق السحب الخاصة نفسها، أو الموارد المستمدة من مخصصات حقوق السحب الخاصة، لا ينبغي أن تُستخدم للإنفاق المتكرر، بل ينبغي تشجيع استعمالها للإنفاق الرأسمالي واستثمارها عموماً في إنشاء الأصول لمرة واحدة. ويُظهر مرصد الإنفاق الاجتماعي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن الإنفاق الاجتماعي الجاري في المنطقة العربية يمثل 80 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاجتماعي، مقابل نسبة 20 بالمئة للإنفاق الرأسمالي. ويدعو التقرير الحكومات إلى زيادة استثماراتها الاجتماعية¹³.

كما أنّ حقوق السحب الخاصة هي أيضاً من احتياطات النقد الأجنبي - هبات لأغراض ميزان المدفوعات - ويمكن استبدالها بسهولة بالعملة الصعبة. ولذلك، ينبغي أن يسهم الاستثمار في حقوق السحب الخاصة في التعامل مع مواطن ضعف ميزان المدفوعات، ولا سيما تلك منها التي تعتبر من مواطن الضعف الهيكلية. ويسهم التعامل مع مواطن الضعف في ميزان المدفوعات أيضاً في الحد من الاعتماد على تدفقات الديون - ولا سيما على برامج قروض صندوق النقد الدولي المثقلة بالمشروطة. ولم يكن مستغرباً أن يشكل الاستثمار في المعدات الصحية مصدر قلق رئيسي في سياق الجائحة. ولكن في سياق الأزمات المتعددة، عادت قضايا هيكلية أخرى لتبرز مجدداً. وفي حين أن ثمة تفاوتات ضمن المنطقة، فإن هذه القضايا تتعلق بالأمن والسيادة في مجالي الطاقة والغذاء (كما هو موضح أدناه). وقدمت دراسات الحالات في البلدان مزيداً من التفاصيل عن الاستثمار المالي لحقوق السحب الخاصة.

دراسة حالة: لبنان

في سبتمبر 2021، أعلنت وزارة المالية اللبنانية عن إيداع حقوق سحب خاصة بقيمة 1.135 مليار دولار في حساب للخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان¹⁴. وشمل ذلك 275 مليون دولار من إصدار حقوق السحب الخاصة لعام 2009.¹⁵

وقد حدث ذلك في خضم الأزمة المالية والسياسية، حين جرى استخدام احتياطات الدولة الرسمية لتمويل هروب رؤوس الأموال وتدفقات الديون الخاصة¹⁶. كما تخلف لبنان عن سداد دينه العام¹⁷. ومع ذلك، توصل لبنان وصندوق النقد الدولي في 7 أبريل 2022 إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن تسهيل الصندوق الممدد لأربع سنوات بقرض بقيمة 3 مليارات دولار¹⁸. وحتى شهر سبتمبر 2022، لم تصدر موافقة مجلس محافظي صندوق النقد الدولي على الاتفاق للسماح بأول عملية صرف لأن الحكومة اللبنانية لم تكن قد نفذت بعد الإجراءات المسبقة المحددة في الاتفاق على مستوى الخبراء¹⁹.

ولم تعلن الحكومة اللبنانية عن أي أولويات سياسية واضحة في ما يتعلق باتفاق حقوق السحب الخاصة، ولكن في 14 أبريل 2022، وافق مجلس الوزراء أخيراً على استخدام 15 مليون دولار من حساب حقوق السحب الخاصة لتمويل الشراء الطارئ للقمح، و13 مليون دولار للدواء، و60 مليون دولار لعقود الصيانة والمعدات التي قد تحتاجها شركة كهرباء لبنان²⁰.

لقد أصبح الأمن الغذائي وأمن الطاقة أولويتين رئيسيتين لبقاء سكان لبنان على قيد الحياة.

لا يمكن اعتبار استخدام حقوق السحب الخاصة على الإنفاق الجاري لشراء الوقود أو القمح استثماراً مستداماً لتدفق العملة الصعبة هذا. فكان من الممكن استخدام حقوق السحب الخاصة لمعالجة مسألة الإنتاج المحلي كخيار مجد وتعزيز القطاعات الإنتاجية. وكان من الممكن استخدامها إما من أجل التمويل المباشر للمشاريع المتصلة بإنتاج الأغذية وتخزينها (مثل صوامع الحبوب) والطاقة المتجددة (مثل مزارع الألواح الشمسية، وتجهيز مقدمي الخدمات العامة كمحطات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالطاقة المنتجة

من مصادر الطاقة المتجددة)؛ وإما لتقديم قروض ميسرة و/أو الضمانات اللازمة لمشاريع مماثلة في القطاع الخاص. ومن شأن هذه المشاريع أن تساعد في الحد من عدم التيقن على المدى المتوسط إلى الطويل، وخفض فواتير الواردات والمساهمة في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ في البلاد.

ونظرًا لخطورة الأزمة الاقتصادية والتهديد القائم للبنية التحتية للرعاية الصحية والتعليم في لبنان، كان من الممكن استخدام حقوق السحب الخاصة كأموال أولية من أجل تمويل جزئي لرسم خطة تغطية شاملة للرعاية الصحية أو نظام تعليم عام عالي الجودة²¹. ومن شأن مثل هذه المخططات أن تمثل خطوة مهمة للحد من اللامساواة وتعزيز القوة الشرائية للأسر، وهي خطوة يمكن أن تساعد الأسر على اجتياز الاضطرابات الاقتصادية.

ولكن مخصصات عام 2021 كانت غير كافية إلى حد كبير، بالنظر إلى احتياجات التمويل للبنان الذي كان قد أضاع الفرصة أصلاً. لقد جرى إنفاق أكثر من 5 مليارات دولار من صافي حيازات النقد الأجنبي منذ استلام مخصصات حقوق السحب الخاصة (أربعة أضعاف مبلغ حقوق السحب الخاصة)²².

دراسة حالة: مصر

تلقت مصر 2.7 مليار دولار كجزء من مخصصات أغسطس 2021، أي ما يوازي حوالي 3 بالمئة من ميزانية الحكومة²³. وبما أنه مبلغ صغير بالنسبة لميزانية مصر وعدد سكانها واحتياجاتها التمويلية الإجمالية²⁴، يعتقد بعض الخبراء أنه من المنطقي أن تبقى حقوق السحب الخاصة في احتياطات البنك المركزي وألا تستخدم لأغراض مالية. ومع ذلك، فإن هذه الحقوق تظل بنفس حجم قرض صندوق النقد الدولي الأخير لمصر، وهو ترتيب مدته 46 شهرًا بحوالي 3 مليارات دولار، وافق عليه مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في 16 ديسمبر 2022.²⁵

ويسمح الإطار القانوني المصري بإمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة للأغراض المالية. ولكن ثمة شدّ وجذب بين استخدام حقوق السحب الخاصة لسداد الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي أو للاستثمارات في الاقتصاد المحلي. وفي أغسطس ونوفمبر 2021، سددت مصر 94 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و101 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على التوالي كرسوم إلى صندوق النقد الدولي، ومدفوعات مماثلة الحجم تم تسديدها أيضًا باستعمال حقوق السحب الخاصة في فبراير ومايو 2022. كما سددت مصر في نوفمبر 2021 ويناير 2022 مبلغ 230 مليون دولار و100 مليون دولار من أصل الدين على التوالي، لكنها لم تستخدم مخزونها من حقوق السحب الخاصة²⁶. وفي مارس 2022، استبدلت مصر ما تبقى من حقوق السحب الخاصة بالدولار الأمريكي، وفقًا لموقع صندوق النقد الدولي - من دون أي تغطية إعلامية²⁷.

وكان ثمة إجماع تقريبًا من قبل من تحدثنا إليهم من الخبراء الذين قالوا بأن التعليم والصحة يجب أن يأخذوا أولوية قصوى من حيث التمويل. ولكن ثمة من يجادل بأنه كان ثمة تحيز ضد التعليم والصحة منذ أن نفذت الحكومة برنامج النقش في عام 2014.²⁸ فقد انخفض الإنفاق العام على التعليم والصحة انخفاضًا كبيرًا، من 14.57 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2015-2016 إلى 8 بالمئة في 2022-2023.²⁹

وبما أن مصر أصبحت أكثر اعتمادًا على صندوق النقد الدولي، لا يزال الأخير مصرًا على تقليص دعم الخبز من قبل الحكومة، على الرغم من مخاطر القيام بذلك في سياق التضخم وتراجع قيمة الجنيه المصري³⁰. وقد سلط ذلك الضوء على ضعف الأمن الغذائي في البلاد³¹. وتعتمد مصر على الاستيراد ليس فقط للقمح، ولكن لجميع المنتجات تقريبًا اللازمة لإطعام سكانها، ولكنها تركز على إنتاج الغذاء الذي يمكن تصديره إلى أوروبا من أجل الحصول على الدولارات³². ويعزز ذلك حاجة مصر إلى التخطيط لزيادة اكتفائها الغذائي الذاتي وتقليل اعتمادها على الواردات. ويمكن استثمار حقوق السحب الخاصة في صغار المزارعين الذين يكافحون حاليًا لبيع المحاصيل الحيوية مثل القمح. علمًا إن أصحاب المساحات الزراعية الصغيرة التي تقل مساحتها عن ثلاثة أفدنة هم "المنتج الرئيسي" للأغذية في مصر، فيما تركز المشاريع الزراعية الكبيرة على الصادرات³³. كما تخطت الحكومة لوقف استثمارات الدولة ونشاطها الاقتصادي في الزراعة والإنتاج الحيواني خلال السنوات الثلاث المقبلة³⁴. ويمكن أن يساعد الاستثمار في حقوق السحب الخاصة في مواجهة هذه الخسارة في الاستثمار ومساعدة هذه المجالات على النمو بطرق مستدامة بدلًا من الطرق التي ترمي إلى الربح فقط.

دراسة حالة: تونس

لقد بلغت حصة تونس من حقوق السحب الخاصة الصادرة في أغسطس 2021 مبلغ 776 مليون دولار، أو 4.1 بالمئة من الميزانية الوطنية لعام 2021. وقد أذن مرسوم جمهوري في 14 سبتمبر 2021 "بالإحالة لفائدة الدولة للمخصصات من حقوق السحب الخاصة المسندة من صندوق النقد الدولي إلى لدولة التونسية"³⁵. وكان هذا هو النص القانوني الأهم والأوضح المتعلق بحقوق السحب الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد صدرت الموافقة على استخدام حقوق السحب الخاصة في عام 2021، وجرى تخصيصها بالكامل تقريبًا لتغطية التزامات الدولة من رواتب ومعاشات تقاعدية. ويبلغ متوسط فاتورة الأجور الشهرية 1.67 مليار دينار تونسي (ما يعادل 521 مليون دولار)³⁶، وساهمت حقوق السحب الخاصة إلى حد معين في تخفيف الضغط المالي عن الحكومة.

وتتعامل تونس حاليًا مع العديد من الأزمات الاقتصادية، التي تفاقمت بسبب جائحة كورونا والحرب في أوكرانيا، بما في ذلك تقل الدين وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي والتضخم المتزايد. وفي أكتوبر 2022، أعلن صندوق النقد الدولي أنه توصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس لبرنامج جديد بقيمة 1.9 مليار دولار³⁷. ولم يجر الكشف بعد عن محتويات البرنامج وشروطه، وقد أرجأ مجلس محافظي صندوق النقد الدولي اجتماعه للتصويت على الاتفاق الذي كان مقرّرًا في الأصل في 19 ديسمبر 2022.³⁸

كما تواجه تونس ثلاثة شوائب هيكلية هي الافتقار إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والافتقار إلى السيادة في مجال الطاقة، والتصنيع ذي القيمة المضافة المنخفضة. وينتج عن ذلك عجز تجاري بنيوي، يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة ما يجعل الواردات أكثر تكلفة. ثم تحاول الحكومة التونسية تثبيت أسعار صرف العملات بشكل مصطنع من خلال إصدار المزيد من الدين بالدولار واليورو³⁹، ما يؤدي إلى السقوط في "فخ الديون" الخارجية.

وفي حين تعاني تونس من ندرة الماء مقارنة بالدول الأخرى، إلا أنها تصدر حاليًا محاصيل تستخدم الماء بكثافة، ما يعرّز اعتمادها على قروض الدائنين الدوليين غير المواتية التي تقوّض التنوع الزراعي. ويمكن توجيه استثمارات حقوق السحب الخاصة نحو السياسات الزراعية والصناعية التي توفر قيمة مضافة لتونس وتلبي الاحتياجات المحلية.

ومنذ عام 2011، ارتفع الدين العام الخارجي لتونس ارتفاعًا كبيرًا، من 41 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010⁴⁰ إلى 82 بالمئة في عام 2018، مع زيادة مدفوعات ديونها أيضًا منذ عام 2017. ومنذ انتهاء قرض صندوق النقد الدولي السابق في عام 2020، كان المقرضون مترددين في إقراض تونس حتى توقع قرضًا جديدًا من صندوق النقد الدولي يكون مشروطًا بإصلاحات هيكلية. وفقد الدينار التونسي حوالي 40 بالمئة من قيمته وقد وضع انخفاض قيمة العملة هذا المؤسسات العامة أمام صعوبات مالية، بحيث كان سعر صرف الدين المستحق أكبر بخمسة أضعاف من إجمالي المدفوعات الواردة من صندوق النقد الدولي خلال الفترة نفسها⁴¹.

وجاءت دعوة حديثة لإلغاء الدين خلال أزمة جائحة كورونا من المجتمع المدني الذي أشار إلى أنّ إنفاق بلدان الجنوب العالمي على سداد الديون كان على حساب الإنفاق على الرعاية الصحية⁴². فقد اقترح جوزيف ستيجليتز، الحائز على جائزة نوبل، استخدام حقوق السحب الخاصة لتخفيف عبء الديون⁴³، في حين تستخدم حكومة بلد واحد على الأقل هو السلفادور حقوق السحب الخاصة جزئيًا لتمويل عمليات إعادة شراء الديون بسعر مخفض، أي خفض من أجل الديون⁴⁴.

دراسة حالة: العراق

تلقي العراق 1.66 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة من مخصصات صندوق النقد الدولي لعام 2021، تم إيداعها في البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية، في الربع الأخير من عام 2021. وقد حوّل البنك المركزي العراقي وحدات حقوق السحب الخاصة إلى دولار أمريكي بقيمة 2.36 مليار دولار⁴⁵. ولا توجد معلومات متاحة للجمهور بشأن كيفية استخدام الأموال، باستثناء أنّ الأموال من حقوق السحب الخاصة كانت تستخدم لتغطية العجز الحكومي. وفي عام 2020، بلغ عجز ميزانية العراق 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي⁴⁶.

وبالنظر إلى حجم عجز ميزانية 2020 والتمويل النقدي الذي كان البنك المركزي العراقي يطبقه أصلًا، لم تكن حقوق السحب الخاصة كبيرة. وبالنظر إلى حجم تدفقات الدولار التي تُعزى إلى تقلب أسعار النفط، فإن مخصصات العراق من حقوق السحب الخاصة كانت صغيرة نسبيًا. كما أنها صغيرة نسبيًا بالنظر إلى احتياجات العراق من حيث التعليم والصحة والماء والصرف الصحي والبنية التحتية للري.

وقد ارتفع الدين العام المحلي في العراق من 4.2 تريليون دينار عراقي (ما يعادل 2.87 مليار دولار) في بداية عام 2014 إلى حوالي 70 تريليون دينار عراقي (47 مليار دولار) في مارس 2022.⁴⁷ ويُقدّر الدين الخارجي بنحو 29 مليار دولار، بالإضافة إلى ديون غير مسددة لبعض دول مجلس التعاون الخليجي تبلغ حوالي 40 مليار دولار⁴⁸. ولم يكن العراق بحاجة إلى استخدام حقوق السحب الخاصة الجديدة لسداد الديون، إذ ارتفع إجمالي الدين العام في عام 2021 إلى 79 مليار دولار وكانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 45 بالمئة، أي أقل بكثير من معيار منطقة اليورو البالغ 65 بالمئة⁴⁹.

ولم يبلغ البنك المركزي العراقي ولا وزارة المالية الجمهور العراقي عن استلام مخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة أو استخدامها. كما أنّ ثمة غموض عام بشأن الإيرادات والنفقات الحكومية، ما يؤكد شكوى المجتمع المدني العراقي من انعدام الشفافية في المؤسسات الحكومية، ويزيد من انعدام الثقة بسبب الفساد في أوساط الأحزاب السياسية⁵⁰.

ويتمتع العراق بوفرة من النفط والموارد المعدنية الأخرى، وتعتمد صادراته وميزانيته على مبيعات النفط. وتمثل عائدات النفط العراقية 92 بالمئة من إجمالي إيرادات ميزانيته. ومع ذلك، فإنّ ما يقرب من ربع سكان العراق البالغ عددهم 42 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر. ومنذ غزو عام 2003، واجه الاقتصاد العراقي صدمات هيكلية خارجية وداخلية، مع آثار عميقة على مؤسساته وبنية التحتية ورأس ماله البشري. وقد أظهر بحثنا إجماعًا على أن إحدى القضايا الرئيسية هي عدم فعالية الإدارة العامة - مع وجود عقبة كبيرة تتمثل في الفساد وقلة النظام وسوء الإدارة المالية.

ويمكن استخدام حقوق السحب الخاصة لاستكمال مكونات نفقات رأس المال (الاستثمارات غير المتكررة في المعدات أو الهياكل الأساسية) في قطاعي الرعاية الصحية والإسكان. فعلى سبيل المثال، في عام 2012، تضمنت العديد من المشاريع الحكومية الجديدة بناء مستشفيات جديدة، 18 منها لم تنته بعد بسبب نقص التمويل وسوء الإدارة⁵¹. عدا عن ذلك، ينشئ صندوق التنمية الاجتماعية البنى التحتية الأساسية في المناطق الريفية والقرى الصغيرة. ويمكن أن تسهم حقوق السحب الخاصة في المخصصات المالية المتواضعة جدًا على ما يبدو لهذه البرامج⁵².

ويصف صندوق النقد الدولي الدولة العراقية بأنها "رب العمل الأول"⁵³، في حين يحذر البنك الدولي⁵⁴ من أن العراق يعاني من أزمة رأس المال البشري. ويركز على الاحتياجات الماسة لقطاع التعليم، بما في ذلك الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والأعداد الكافية من المعلمين/ات.

لذلك، يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة بشكل أفضل إذا استهدفت نقص الكوادر التكنولوجية المرتبطة بمؤسسات القطاع العام. ويمكن أن تكون حقوق السحب الخاصة اللبنة الأساسية في بناء صندوق سيادي جديد من أجل "المعرفة والتنمية"، الذي يمكن أن يُستثمر في التدريب المهني والتعليم الجامعي والمؤسسات البحثية بهدف المساهمة بتكوين كتلة حرجة من المهنيين الشباب التكنولوجيين الملتزمين والمتعلمين تعليمًا عاليًا والمتخصصين في القطاع العام العراقي وفي التحديات التنموية الأساسية لهذا القطاع. وتسمح هذه المقاربة لازمة رأس المال البشري القائمة على الكوادر بمسار أكثر استقلالية واستدامة للمساهمة في الحلول.

الخلاصة

نظرًا لافتقار البلدان النامية إلى القوة النقدية الدولية، ينبغي أن تكون مخصصات حقوق السحب الخاصة أكبر بكثير. وبما أنّ البلدان الأربعة موضوع هذا البحث قد استبدلت أصلًا معظم حقوق السحب الخاصة بالعملة الصعبة، فيبقى هناك شك بإمكانات استثمار حقوق السحب الخاصة لعام 2021 - ما لم تصدر حقوق سحب خاصة جديدة. وثمة حاجة إلى إصدار وتخصيص حقوق السحب الخاصة على نطاق أوسع وبشكل أسرع، لتغطية آثار الجائحة، وكذلك آثار الركود التضخمي، وأزمات الديون، وأزمات الغذاء والطاقة. وينبغي للحكومات والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم المطالبة بإصدار حقوق السحب الخاصة بصورة دورية. ونظرًا لتأثير الأزمات المتعددة (تغير المناخ، وجائحة كورونا، وحرب أوكرانيا، وأزمات أسعار الغذاء والطاقة) في المالية العامة لعدة سنوات قادمة، بالإضافة إلى الفجوات الموجودة أصلًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي التمويل المناخي، ينبغي إصدار حقوق السحب الخاصة بصورة سنوية.

ولابدّ من إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من دون قيد أو شرط من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وسوف تكون الآليات الإقليمية مهمة لضمان حدوث ذلك. وثمة جهود جارية وأبرزها من قبل بنك التنمية الأفريقي لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة للبلدان الغنية باعتبارها فروعًا ميسرة للبلدان الأفريقية. وقد تستفيد بلدان شمال أفريقيا من هذا الجهد إذا نجح، ولكن مع التحذير من أن ذلك ينطوي على المزيد من الديون.

لم يكن هناك سوى القليل من الوعي والجهوزية بشأن حقوق السحب الخاصة لدى المجتمع المدني على الصُّعد الوطنية، وفي معظم البلدان لم يكن هناك أي أعمال مناصرة عندما تم توزيع حقوق السحب الخاصة. وينبغي للمجتمع المدني أن يدعو إلى صدور تشريعات بشأن إصدارات حقوق السحب الخاصة المستقبلية، وأن يطالب باستثمار حقوق السحب الخاصة لتحقيق أعلى قدر ممكن من الآثار الاستراتيجية، سواء كان ذلك في أوقات الأزمات أو لتلبية احتياجات تنمية مخطط لها بعناية، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني ومع اعتماد آليات المساءلة والشفافية. وينبغي استثمار حقوق السحب الخاصة بشكل يضمن بقدر الإمكان تحقيق الأثر الفعلي لهذا الإنفاق الآني (لمرة واحدة)، وعدم التعامل معها كمصدر تقليدي للإنفاق العادي.

- ¹ صندوق النقد الدولي. (2022). حساب معدل الفائدة على حقوق السحب الخاصة (5 ديسمبر - 11 ديسمبر 2022). كان آخر ولوج بتاريخ 6 ديسمبر إلى الموقع 2022، https://www.imf.org/external/np/fin/data/sdr_ir.aspx
- ² صندوق النقد الدولي. (2021). مذكرة إرشادية لموظفي الصندوق بشأن معالجة واستخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/PP/2021/English/PPEA2021059.aspx>. صندوق النقد الدولي. (2022). كيفية تسجيل مخصصات حقوق السحب الخاصة في إحصاءات مالية الحكومة. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/TNM/2022/English/TNMEA2022003.aspx>
- ³ صندوق النقد الدولي. (2021). إكوادور: مشاورات المادة الرابعة لعام 2021، والمراجعات الثانية والثالثة بموجب الترتيب الممدد على أساس تسهيل الصندوق الممدد، وطلب التنازل عن عدم مراعاة معيار الأداء، ومراجعة ضمانات التمويل - بيان صحفي؛ تقرير الخبراء وبيان المدير التنفيذي لإكوادور. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 21/228. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022، إلى الموقع <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1ECUEA2021001.aspx>
- ⁴ المملكة المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وكندا وسويسرا.
- ⁵ لم يكن في هذه القائمة الثانية سوى بلدين ناميين هما المكسيك والبرازيل.
- ⁶ أ. توز. (17 أبريل، 2020). كانت خطة الإنقاذ العالمية في وقت الجائحة قادمة - حتى أوقفتها أمريكا. السياسة الخارجية. كان آخر ولوج بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إلى الموقع، <https://foreignpolicy.com/2020/04/17/global-pandemic-bailout-imf-world-bank-meetings-america-sdrs/>
- ⁷ الإسكوا. (2021). الحماية الاجتماعية لكورونا واستجابات السياسات الاقتصادية للحكومات. كان آخر ولوج بتاريخ 07 ديسمبر 2022 إلى الموقع، https://tracker.unescwa.org/External/Global-Policy-Brief-COVID-19-Stimulus-Tracker_Social-Protection-And-Economic-Policy-Responses-Of-Governments.pdf
- ⁸ صندوق النقد الدولي. (2021). 2021 التخصيص العام لحقوق السحب الخاصة. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/en/Topics/special-drawing-right/2021-SDR-Allocation>; ك. كاشمان، أ. أراوز، ول. ميرلينج. (2022). حقوق السحب الخاصة: الأداة المناسبة لاستخدامها للاستجابة للجائحة والتحديات الأخرى. مركز البحوث الاقتصادية والسياسية. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://cepr.net/report/special-drawing-rights-the-right-tool-to-use>
- ⁹ كاشمان وآخرون (2022). حقوق السحب الخاصة.
- ¹⁰ وزارة الخزانة الأمريكية. (22 ديسمبر، 2022). وزارة الخزانة تستهدف مسؤولي النظام السوري ومصرف سوريا المركزي. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1220>
- ¹¹ ل. بارينغتون و م. غوباري. (18 نوفمبر، 2021). يتحرك اليمن لمعالجة مشاكل العملة الأجنبية، لكن احتياطات صندوق النقد الدولي تُقدّم من دون استغلالها. رويترز. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.reuters.com/world/middle-east/yemen-moves-tackle-foreign-currency-woes-imf-reserves-offer-untapped-2021-11-18>
- ¹² هـ. خطيب. (10 نوفمبر، 2021). تقدّم السعودية مساعدات مالية بالمليارات لمصر وباكستان. AME. أرشيف 04 ديسمبر 2021 <https://web.archive.org/web/20211204181712/https://www.ameinfo.com/business/saudi-extends-financial-help-in-the-billions-to-egypt-and-pakistan/>
- ¹³ الإسكوا. (2022). مرصد الإنفاق الاجتماعي للدول العربية: لجعل الموازنات أكثر إنصافاً وكفاءة وفاعلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كان آخر ولوج بتاريخ 07 ديسمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/social-expenditure-monitor-budgets-sdgs-policy-brief-english.pdf>
- ¹⁴ صحيفة لوريان لو جور (13 سبتمبر، 2021). وزارة المالية: لبنان سيحصل على 1135 مليار دولار مقابل حقوق سحب خاصة من صندوق النقد الدولي. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022، إلى الموقع <https://today.lorientlejour.com/article/1274594/lebanon-is-set-to-receive-135-billion-in-exchange-for-special-drawing-rights-from-the-imf-a-finance-ministry-spokesperson-told-lorient-today-bdl-will.html>
- ¹⁵ صندوق النقد الدولي. (2022). لبنان: مخصصات وحيازات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021. كان آخر ولوج بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exporta.aspx?memberKey1=580&date1key=2022-09-30&category=SDRNET&dateyear=2021>

- 16 ي. ديوان. (9 يناير، 2020). عاصفة لبنان المثالية. بروجيكت سنديكيت. كان آخر الولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.project-syndicate.org/commentary/lebanon-political-economic-crises-protests-by-ishac-diwan-2020-01>
- 17 م. جونز. (21 سبتمبر، 2021). ويحث الدائنون الأجانب لبنان على بدء محادثات لإعادة هيكلة الديون. رويترز. <https://www.reuters.com/world/middle-east/lebanons-international-creditors-urge-new-govt-begin-debt-restructuring-talks-2021-09-21>
- 18 صندوق النقد الدولي. (7 أبريل، 2022). صندوق النقد الدولي يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان بشأن تسهيل الصندوق الممدد لأربع سنوات. كان آخر الولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility>
- 19 ف. الجميل و ب. الحاج بطرس. (2022، 19 سبتمبر). لدى الحكومة اللبنانية تحديثات قليلة لخطة التعافي المالي مع زيارة صندوق النقد الدولي. صحيفة لوريان لوجور. كان آخر الولوج بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إلى الموقع، <https://today.lorientlejour.com/article/1311983/lebanese-government-has-few-updates-to-financial-recovery-plan-as-imf-visits.html>; الصندوق يختتمون زيارتهم إلى لبنان. كان آخر الولوج بتاريخ 27 أكتوبر 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/21/pr22314-lebanon-imf-staff-concludes-visit-to-lebanon>
- 20 صحيفة لوريان لوجور (2022). يقول مصرف لبنان إنه سيستخدم حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي لتمويل دعم القمح. كان آخر الولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://today.lorientlejour.com/article/12966/bdl-says-it-will-use-imf-special-drawing-rights.html>
- 21 يُرجى مراجعة الأمم المتحدة. (بدون تاريخ). الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة: ضمان التعليم النوعي المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. كان آخر الولوج بتاريخ 07 نوفمبر إلى الموقع، <https://sdgs.un.org/goals/goal42022>
- 22 مصرف لبنان. (2022). الأصول الأجنبية لمصرف لبنان.
- 23 بلغت الميزانية السنوية للسنة المالية 2021/2022 1.6 تريليون جنيه (83.2 مليار دولار). رويترز. (14 يونيو، 2021). البرلمان المصري يوافق على ميزانية 2021-2022. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.reuters.com/world/middle-east/egypts-parliament-approves-2021-2022-budget-2021-06-14>
- 24 الإسكوا. (2021). حقوق السحب الخاصة والدول العربية: تمويل التنمية في عصر جائحة كورونا وما بعده. جرى الولوج إلى الموقع بتاريخ 07 نوفمبر 2022، https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00587_special-drawing-rights-sdrs-and-arab-countries-policy-brief-en_1.pdf
- 25 صندوق النقد الدولي. (16 ديسمبر، 2022). المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاق ممدد لمصر مدته 46 شهرًا بقيمة 3 مليارات دولار. كان آخر ولوج بتاريخ 20 ديسمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/12/16/pr22441-2022-egypt-imf-executive-board-approves-46-month-usd3b-extended-arrangement>
- 26 كاشمان وآخرون (2022). حقوق السحب الخاصة.
- 27 صندوق النقد الدولي. (بدون تاريخ). مصر: مخصصات وحيازات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2022.
- 28 و. دياب وس. ي. هندي. (2021). الحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي في برنامج صندوق النقد الدولي في مصر. حلول السياسات البديلة. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، https://api-aps.aucegypt.edu/uploads/articlesAttachments/1619606110pdfPOLS_paper_11.pdf
- 29 ميدل إيست آي. (9 مايو، 2022). مصر: سيتم إنفاق أكثر من نصف ميزانية 2022-23 على الديون. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.middleeasteye.net/news/egypt-draft-budget-debts-more-than-half>
- 30 سالم وآخرون (4 أغسطس، 2022). جحيم التفشيف أو الغرق في الديون.
- 31 المرجع السابق.

- 32 جمال الدين. (11 نوفمبر، 2021). حتى لا نستمر في استيراد 98% من احتياجاتنا. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203934/3/831729/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9.aspx>
- 33 صغار المزارعين يطعمون المصريين ويكافحون من أجل البقاء، (وكالة الأنباء الفرنسية) 24 يوليو، 2022، كان آخر ولوج في 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، https://www-france24-com.translate.goog/ar/%D8%A7%D9%8D8%A%D8%A7%D9%84%D1?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=en&_x_tr_hl=en&_x_tr_pto=sc
- 34 م. مدبولي، (15 مايو، 2022) مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء للإعلان عن رؤية الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، قناة CBC مصر. كان آخر ولوج في 26 أغسطس 2022 إلى الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=FDQ0Rl0iCL8>
- 35 رئاسة الجمهورية التونسية. (14 سبتمبر، 2021). الجريدة الرسمية. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022، إلى الموقع <https://www.carthage.tn/sites/default/files/public/%20%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%AF%D8%AF%2016%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202021.pdf>
- 36 بوميزة. (16 سبتمبر، 2021). الأجر والمعاشات التقاعدية، التي يوفرها صندوق النقد الدولي.
- 37 صندوق النقد الدولي. (2022، 15 أكتوبر). خبراء الصندوق يتوصلون إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن تسهيل الصندوق الممدد مع تونس.
- 38 رويترز (14 ديسمبر، 2022). صندوق النقد الدولي يؤجل اجتماع مجلس إدارته بشأن برنامج القرض التونسي الحكومي الرسمي. كان آخر ولوج بتاريخ 15 ديسمبر 2022، إلى الموقع <https://www.reuters.com/article/tunisia-imf-idAFL8N33458Z>
- 39 ف. كبوب وم. أدو. (7 يونيو، 2022). رسالة: يمكن لأفريقيا أن تتخلص من الكربون، لكن يجب عليها أولاً إنهاء استثمار اقتصادها. فاينانشال تايمز. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022، إلى الموقع-<https://www.ft.com/content/1976ebc6-f366-42eb-ab18-e9c267d9abd6>
- 40 الجمهورية التونسية، وزارة المالية. (من دون تاريخ). ملخص نتائج المالية العامة (ميزانية الدولة). كان آخر ولوج بتاريخ 19 أغسطس 2022 إلى الموقع <http://www.finances.gov.tn/fr/les-indicateurs/synthese-des-resultats-des-finances-publiques-budget-de-letat>، أ. أونيل. (2022). تونس: الدين الوطني بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2012 إلى 2022. ستاتيسا. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022، إلى الموقع-<https://www.statista.com/statistics/524541/national-debt-of-tunisia-in-relation-to-gross-domestic-product-gdp>
- 41 OTE (2021). صندوق النقد الدولي: تأثير انخفاض قيمة العملة التونسية. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، http://www.economie-tunisie.org/sites/default/files/fmi_impact_of_tunisia_currency_devaluation_en.pdf
- 42 عدالة الديون. (2020). بوبيل الديون لمعالجة الأزمة الصحية والاقتصادية خلال جائحة كورونا. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، https://jubileedebt.org.uk/wp-content/uploads/2020/07/International-statement_English_04.20.pdf
- 43 ج. إ. ستيجليتز و هـ. رشيد. (31 يوليو، 2020). كيفية منع أزمة الديون السيادية التي تلوح في الأفق. بروجيكت سنديكيت. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-prevent-looming-debt-crisis-developing-countries-by-joseph-e-stiglitz-and-hamid-rashid-2020-07>
- 44 س. بيريز. (2022، 26 يوليو). وتهدف السلفادور إلى إعادة شراء السندات السيادية. صحيفة وول ستريت جورنال. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.wsj.com/articles/el-salvador-aims-to-buy-back-sovereign-bonds-11658866989>
- 45 صندوق النقد الدولي. (2022). العراق: مخصصات وحيازات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي من 1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/external/np/fin/tad/exporta.aspx?memberKey1=460&date1key=2022-09-30&category=SDRNET&dateyear=2021>
- 46 البنك الدولي. (2021). إطار الشراكة القطرية لجمهورية العراق للفترة من السنة المالية 2022 إلى السنة المالية 2026. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36107/Iraq-Country-Partnership-Framework-for-the-Period-FY2022-FY2026.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

47 البنك المركزي العراقي. (2022). البيانات الاقتصادية والإحصائية. (CBIESD) كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، https://www.cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=05/11/2022&tmlId=187&dtformat=MMM_yy_yy

48 الحرة. (24 ديسمبر، 2022). تصريح الدكتور مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي) مستشار الكاظمي يكشف حجم ديون العراق الداخلية والخارجية كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.alhurra.com/iraq/2021/12/24/>

49 المرجع السابق.

50 م. أغانور. (2013). العراق: نظرة عامة على الفساد ومكافحة الفساد. مركز موارد مكافحة الفساد. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، https://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/374_Iraq_overview_of_corruption_and_anticorruption.pdf

51 البنك الدولي. (2021). معالجة أزمة رأس المال البشري: مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022، إلى الموقع - <https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Addressing-the-Human-Capital-Crisis-A-Public-Expenditure-Review-for-Human-Development-Sectors-in-Iraq.pdf>

52 البنك الدولي. (2019). إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع "الصندوق الاجتماعي للتنمية" في العراق. كان آخر ولوج بتاريخ 07 نوفمبر 2022 إلى الموقع، https://mop.gov.iq/en/min_publications/view/list?id=10&lastcontent=450

53 صندوق النقد الدولي. (2021). العراق: مشاورات المادة الرابعة لعام 2020 - بيان صحفي تقرير الخبراء؛ وبيان المدير التنفيذي للعراق. التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 21/38. كان آخر ولوج بتاريخ 26 أغسطس 2022 إلى الموقع، <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2021/English/1IRQEA2021002.ashx>

54 البنك الدولي. (2021). معالجة أزمة رأس المال البشري.

شكر وتقدير

كتب هذه الورقة أندريس أراوز (باحث رئيسي، الفصلان 1 و6)، ورامي كيوان (الفصل 2: لبنان)؛ ونهال الأعسر (الفصل 3: مصر)؛ ومحمد الدهشان ونهال الأعسر (الفصل 4: تونس)؛ وبارق شوبر وأندريس أراوز (الفصل 5: العراق).

كما تقدر منظمة أوكسفام مساعدة ديانا كلاس، ونادين مزهر، وجون وردة، ونيرانجان سارانجي، وألكساندرو إيسار، وريم نجاوي، وماريا بيلار أورو باز، ونادية داعر، ونيل عبدو، وديديه جاكوبس، وأليكس راي، وبوجان كولونديجا، وسيف الدين بنتيلي، ويلي برهوم، وأدم هولبروك، وهيلين بونتنيغ، وألي ديفيز في إنتاج هذه الورقة.

تقارير منظمة أوكسفام البحثية

تصدر تقارير منظمة أوكسفام البحثية لمشاركة نتائج البحث والمساهمة في إثراء النقاش العام، والدعوة إلى تقديم التغذية الراجعة بشأن السياسات والممارسات الإنمائية والإنسانية. وهي لا تعكس بالضرورة مواقف سياسة منظمة أوكسفام. وتعود الآراء المطروحة للمؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رؤية منظمة أوكسفام.

لمزيد من المعلومات عن القضايا التي أثرت في هذه الورقة، يرجى التواصل إلكترونياً على العنوان التالي
advocacy@oxfaminternational.org

© منظمة أوكسفام الدولية – كانون الثاني 2023

إن جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لهذا المنشور، ولكن يمكن استخدام نصّه مجاناً لأهداف المناصرة وتنظيم الحملات والتعلم والبحث العلمي بشرط ذكر المصدر بالتفصيل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يُحاط علمًا بأيّ من هذه الاستخدامات بهدف تقييم الأثر. أما في ما يتعلق بالنسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة استخدام هذا المحتوى في منشورات أخرى أو ترجمته أو أقلّمته فلا بدّ من الحصول على إذن وقد يتوجّب بدل مالي لقاء ذلك. للتواصل إلكترونياً:
policyandpractice@oxfam.org.uk

تعتبر المعلومات الواردة في هذه الورقة صحيحة وقت إرسالها للنشر.

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): 10.21201/2022.621480
منظمة أوكسفام البريطانية، أوكسفام هاوس، جون سميث درايف، كاولي، أكسفورد، OX4 2JY، المملكة المتحدة.

أوكسفام

أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه عدم المساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل – من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابةً مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)	أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)	أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)	أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)	أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)	أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)	أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)	أوكسفام كولومبيا (lac.oxfam.org/countries/colombia)
أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)	أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)	أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)	أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
	أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)